

فأما
جاء بعض
جولة في
سات من
مائة وستون
شاه بين
السائل

عقلا والجملة خبران في ثلاثة أقسام أي في أقسام ثلاثة
ومراد الحصار متعلقه بفتح اللام فيها الحكم العقلي لا
ليس نفس هذه الثلاثة حتى تكون اقساما له لان من شرط
القسم صدق اسم المقسوم على كل واحد من اقسامه ولان
يصدق على الوجوب والاستحالة والجواز اسم الحكم وا
وانما يصدق عليها انها محكوم بها وحتثن فيقصود
التميم الاخبار بان الحكم العقلي لا يخرج عن هذه الثلاثة فهو
تخوف ولك انحصار حكم الامير في بلدة كذا او اخضرت فكرتي في
في ذنوبي بمعنى ان حكمه لا يتعد تلك البلدة اذ معلوم ان البلدة
ليست بحكم وانما هي متعلقة له ولا فلكة لك الا في ذنوبك لان
الفكرة هي الذنوب وانما هي متعلقة بها والاقسام جمع قسم بالكم
وهو عبارة عما كان منه رجائحت الشيء واخص منه وقد
يطلق مجازا على الجزء الذي هو اعم من ذلك اذ هو البعض
ومن امتنع وقوع الشيء خبرا عن الجزء فلا يقال البيت الجدار حجاز
وقوع خبرا عن قسمه فيقال الانسان حيوان قيل وعبر بالاي
بالانحصار دون الانقسام لان الانحصار بهم من انقسام
محصور في ثلاثة بخلاف ما لو قال ينقسم فانه لا يعبر من انقسام
الانقسام في ثلاثة انتهى فليتامل الوجوب بجوده مع ما بعده
على البناء لية وهو الاحسن ويجوز في وجه يتقلب بومبتدا اي
احدها الوجوب او خبرا اي منها هو اول لايتاها كما
ذكره ابن حجر في شرح الاربعين النووية وانما كهابي في شرحها

حها ايضا حذف على حذف المبتدأ لان الخبر كالفصل بالنسبة
اليه وذهب بعضهم المحذوف المبتدأ لان للعهود في الجملة البراقية
كما في قوله تعالى وان من الله الشرف فيوس اي فهو فيوس والاستحالة
والجواز ووجه انحصار الحكم العقلي في هذه الثلاثة ان كل ما
يحكمه العقل لما ان يقبل الثبوت والانتفاء جميعا او يقبل الثبوت
فقط او يقبل الانتفاء فقط فالاول هو الجواز والثاني هو
الواجب والثالث هو المستحيل **تخصيص** المؤلف رحمه الله تعالى
قد تعرض بعد هذا في بيان الحد للاسماء الفاعلين فلعله هنا
اطلق المصدر على اسم الفاعل في الثلاثة واقرى ان اطلاقه
المصدر على باب قيل وهو الذي دل عليه كلامه في شرح هذا
المحل وحنثن فتعرضه للاسماء الفاعلين دون مصداقها لما تكون
هذه المصادر التي هي الوجوب والاستحالة والجواز لا تعرف
كما صرح بعضهم او يكون المشتقات تستلزم معرفتها لان
المشتق اخص من المشتق منه ومعروف الهيئة المركبة تستلزم
معرفة اجزائها وهو معنى قول سارح فتعرف كل واحد
من الاقسام بما المشتق منه علان المشتق اخص من المشتق
منه ومعرفه الاخص تستلزم الاعمال لان الاعمال اخص من الاخص
انتهى اذ علمت هذا وازدت حد الواجب العقلي وتاليه
كذلك فالواجب فالعا في جواب شرط مقدر ونسب الفصيحة
عنه اليائين وهي الداخلة على جملة مسببة غير مذكورة
تخوفنا بجزء فان ذلك تخصن بكونها في جواب شرط مقدر

بعض جملته